الأزمة المالية العالمية
وحلول الاقتصاد الإسلامي

أ.د. سامر مظهر قنطقجي
رئيس الجامعة الاسكندينافية

www.kantakji.com www.e-su.no

مقدمة

عندما تصيب الأزمات الإقليمية أسواقاً واسعة، فإنها قد تتحول إلى أزمات عالمية يصعب علاجها دون أن تترك آثار حادة، خاصة إذا امتدت حيناً من الدهر، كما حصل في ثلاثينيات وثمانينيات ثم تسعينيات القرن الماضي.

وإن وضع الحلول عند وقوع الأزمات، إنما هو علاج أشبه بالتعلم بالممارسة، حيث تزداد الآلام وتكبر الخسائر.

أما الحلول الإستراتيجية فتبنى على أسس شاملة تجعل وقوع الأزمات ظرفاً استثنائيا مقيداً ومتحكماً بعناصرها.

معالجة الأزمة

إن التخطيط الاستراتيجي لمعالجة الأزمة يكون بالإجابة عن الأسئلة الثلاثة التالية:

ماذا حصل؟ .... وذلك لمعرفة الأحداث السابقة فالتاريخ فيه العِبر.

ماذا يحصل؟ .... وذلك لمعرفة الأحداث الحالية المحيطة لأخذها بالحسبان.

ماذا سيحصل؟ ... وذلك للتنبؤ بالأحداث المستقبلية لوضع الخطط اللازمة لها.

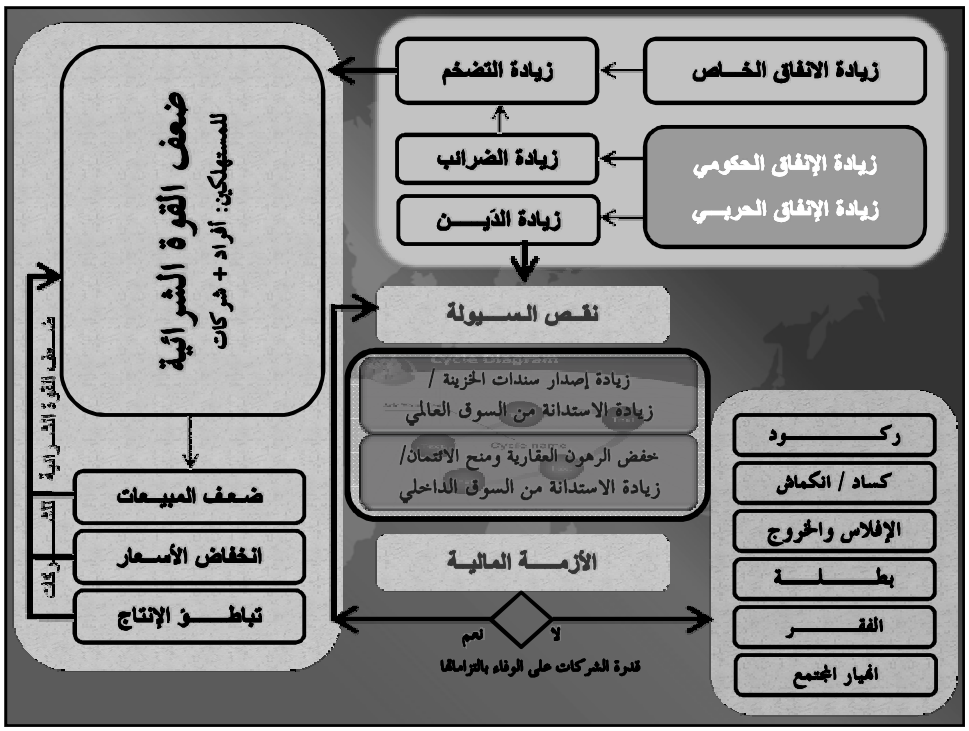

مراحل الأزمة المالية

المرحلة (أ): مرحلة تأسيس الأزمة:

وسببها التمادي بالسياسات الخاطئة الكلية منها والجزئية، وتتكون هذه المرحلة من عاملين أساسيين:

زيادة الإنفاق الخاص: إن زيادة الإنفاق الخاص دون زيادة الإنتاجية مؤداه زيادة التضخم.

زيادة الإنفاق الحكومي: ويتألف من نوعين من الإنفاق:

- **الإنفاق الحكومي العادي:** كذلك فإن زيادة الإنفاق الحكومي العام دون زيادة الإنتاجية مؤداه زيادة الضرائب لتمويل النفقات العامة، مما يزيد من حدة التضخم.
- **الإنفاق الحربي:** إن زيادة الإنفاق الحربي يؤدي لفقدان الدول المتحاربة إلى سيولتها، مما يجبرها على الاستدانة.

مراحل الأزمة المالية

المرحلة (ب): مرحلة تزايد الأزمة:

إن زيادة التضخم مؤداه فقدان النقود لقيمتها الحقيقة، مما ينجم عنه ضعف القوة الشرائية للأفراد والشركات على حد سواء مما يُضعف مشترياتها.أما أثر ذلك فهو ضعف سيولة الشركات في السوق.

ويكون الأثر التراكمي بتآكل القيمة الحقيقية للنقود من جهة، وضعف مشتريات المستهلكين لقلة ما بأيديهم من نقود من جهة أخرى. مما يؤدي إلى تراجع مبيعات الشركات لضعف الإقبال على الشراء، فيدخلها في دوامة مصيرها خفض الشركات لأسعارها ومن ثم خفض كميات إنتاجها بشكل متتالي.

وقد تؤول هذه الدوامة إلى حلقة مفرغة

مراحل الأزمة المالية

إن خلاصة مرحلة تأسيس الأزمة (المرحلة أ) هو نقص في السيولة بسبب:

١. تزايد الديون.
٢. تراجع المبيعات.

لكن وبسبب:

١- تقارب الأسواق واندماجها، ٢- وتوسع الاستثمار عبر الحدود،

فإن أزمة السيولة لن تكون على مستوى شركة محددة وضمن حدود جغرافية أو سياسية معينة، ولا حتى على مستوى سوق إقليمي، لأن الأزمة ستكون أزمة سيولة عالمية. ففي أزمة ثلاثينيات القرن الماضي كانت بريطانيا العظمى مسرح العمليات فأصابت الأزمة حينها معظم الأسواق، أما في أزمة عام ٢٠٠٨ فكانت إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية هي مسرح العمليات لكن الأثر امتد ليشمل أسواق العالم كله.

مراحل الأزمة المالية

المرحلة (ج) ذروة الأزمة:

كانت نتيجة ما سبق هو نقص السيولة. مما أدى بالحكومة الأمريكية إلى التوجه نحو الاقتراض من سوقين كبيرين:

- بطرح سندات خزينة مستفيدة من ثقة العالم باقتصادها المتين وسطوتها العالمية.
- بالاستدانة من خلال خفض شروط الائتمان والتهاون في الضمانات العقارية.

مراحل الأزمة المالية

المرحلة (ج) ذروة الأزمة:

ويعتبر ما سبق بمثابة دوامة، لأن إيجاد الأموال الائتمانية في السوق ينجم عنه سيولة مصطنعة اُصطلح على تسميتها بالفقاعة Bubble، وهي مفيدة في بداية الأمر فقط.

لكن طالما أن الشركات قادرة على الوفاء بالتزاماتها (أو ما يسمى بنقطة الإغلاق Break Even Point) فإن الدوامة مستمرة ويترافق ذلك مع ازدياد حجم الفقاعة.

مآل الأزمة

إذا عجزت الشركات عن الوفاء بالتزاماتها، وهذا ما حصل فعلاً، فهذا

إذا استمر الركود زمناً أطول وعجزت الحلول المقترحة عن إعادة ضخ السيولة للسوق فإن الانكماش سيكون هو المرحلة التالية حيث الكساد

وبذلك ينتشر الفقر بين الناس، ويبدأ الانهيار الاجتماعي. وقد حصلت فعلا عدد من حالات الانتحار والقتل، وكذلك تدمير الممتلكات ومهاجمة مراكز الشرطة

المعالجة بعد حصول الأزمة

المرحلة (د) مرحلة معالجة الأزمة عند حصولها:

عندما اشتدت الأزمة في بداية الشهر العاشر ٢٠٠٨ اقتنعت الحكومة الأمريكية بضرورة فتح خزائنها لمساعدة الأسواق بضخ الأموال فيها.

ففكرت بضخ مئات المليارات من السيولة في عروق الاقتصاد بعد أن نضبت وجفت سيولة المصارف.

وهذا حلّ صحيح يتدخل في المرحلة (ج)، إنما هو غير كافٍ وليس بحلٍ جذري، فهو أشبه بمسكنات للألم أو طأطأة الرأس في وجه العاصفة ريثما تمرّ بسلام.

أسباب الأزمة

أما مسببات الأزمة (برأينا) فقد كانت:

أولاً: الربا: فهو عنصرٌ خفيٌ محفزٌ على التضخم.

ثانياً: فلسفة التوسع بالدَّين: فالديون وأدواتها تساعد على التوسع بالتعامل الآجل في الأسواق.

ثالثاً: التوسع في الإنفاق.

رابعاً: الإفساد.

أسباب الأزمة - (١) الربا

- ارتبطت بوادر الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر **الفائدة** من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام ٢٠٠٤، وهو ما شكّل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها.
- وتفاقمت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم.
- وقد أوصى كثير من عمالقة الاقتصاد بضرورة خفض معدل الفائدة إلى حدود الصفر وكذلك فعلت بعض المصارف المركزية.

أسباب الأزمة - (٢) الديون

ثم **التوسع بالديون** بتوريقها وتسييلها بالبيع ومن ذلك حسم السندات والكمبيالات والتسهيلات الائتمانية، حيث ساعد ذلك على زيادة حجم الفقاعة في سوق الائتمان، وجعل الاقتصاد اقتصاداً ورقياً لا حقيقاً.

فالسلع والخدمات لم تعد مقصودة، لأن الناس تتبادل أوراق الدين وتتاجر بها مما مزق كل ارتباط بين سوق النقود وسوق السلع والخدمات.

فانهارت الشركات والمؤسسات الإنتاجية لأن الطلب على سلعها لم يعد مباشراً، وإن قُصد فإن الاتجار به يكون ببيوعاً مستقبلية مما ساعد على مزيد من الخلخلة في الأسواق.

أسباب الأزمة – (٢) الديون

أما **الرهن** فهو من لوازم توثيق الدين، والتصرف به بيعاً وشراءً وقد أدى فصل الرهن عن الدين الذي هو أساس وجوده إلى مزيد من التوسع في الدين. مما أنشأ سلسلة مديونية غير متناهية على مستوى السوق العالمي.

أما **الإفلاس** فهو نتيجة التوسع بالدين، وبما أنه صمم لخدمة الأقوياء فقد صار الضعفاء والصغار لقمة سائغة في وجه الأزمة العاتية. لكن خروج هذه الفئة من السوق واندحارها معناه خسران السوق لفئة المستهلكين، حيث الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء يميل إلى الواحد، وبذلك خسرت السوق عنصراً حيوياً، فلا يعقل أن يكون المنتجون هم المستهلكون فقط!.

أسباب الأزمة – (٣) الإنفاق

أما التوسع في الإنفاق، فإن الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية مبنية على الإنفاق الاستهلاكي من خلال خلق الطلب وجعل (التسوق متعة). ويُقدر استهلاك الفرد في أمريكا الشمالية بخمسة أضعاف ما يستهلكه الفرد المكسيكي، وعشرة أضعاف ما يستهلكه الصيني، وثلاثين ضعف ما يستهلكه الفرد في الهند!!.

لذلك يتوجه الاقتصاد التقليدي إلى جانب العرض فيتوسع فيه من خلال توجيه وسائل إعلامه لترويج ثقافة: كيف تنفق؟
ولو أدى ذلك إلى توجه المستهلكين نحو الإسراف والتبذير.

أسباب الأزمة – (٣) الإنفاق

لكن الإنفاق الحربي يشكل أكبر نزيف عالمي للسيولة في العالم، فقبل عام ١٩١٤ كانت إنكلترا تشرف وتوجه نظام الذهب العالمي حتى أطلق عليه (نظام الإسترليني) وبعد الحرب العالمية الأولى ونتيجة النفقات العسكرية ضعف مركز بريطانيا في مجال الإقراض الدولي وازدادت قوة الولايات المتحدة الأمريكية المالية لتحتل المركز الأول في العالم.

أسباب الأزمة – (٣) الإنفاق

وبدخول الولايات المتحدة حروباً مباشرة ضد العراق وأفغانستان والقاعدة وغير مباشرة في مناطق أخرى أدى لإنفاق المزيد من المبالغ، مما حدا بالحكومة الأمريكية لسحب السيولة لسد العجز وذلك بالاقتراض من:

- دول العالم من خلال أذونات الخزانة الأميركية بوصفها أسلم وسائل الاستثمار
- السوق الأميركية الداخلية بتسهيل منح الإقراض عبر البنوك والصناديق السيادية

أسباب الأزمة - (٤) الإفساد

أما **الإفساد**، فهو نشر الفساد بين الناس بمنهجية منتظمة، فمفتاح الشر يكمن في الطمع والحقد والحسد، فالطامع في مالٍ أو جاهٍ أو منصبٍ لا يستحقه يريد الوصول إلى هدفه بأيِّ طريقٍ كان، تطبيقاً لقول مكيافيلي "**الغاية تبرر الوسيلة**"، فالغاية تبقى غايةً والوسيلة تبقى وسيلةً، ولو كانت دون ضوابط أخلاقيةٍ.

كقول وزير الصناعة والتجارة في حكومة حزب العمال البريطاني الأسبق: (إن صنع الثروة الآن أهم من توزيع الثروة). والطامع قد يكون فرداً وقد يكون مجموعة أفرادٍ.

أسباب الأزمة - (٤) الإفساد

لقد غُيِّبت الأخلاق الحميدة وعُطِّل التنافس على أساس حُسْنِ السيرة والسلوك، فأصبح تصنيع السلاح المدمِّر اقتصاداً، وإنتاج الأغذية الإنسانية والحيوانية (بشكلٍ مغايرٍ لمبدأ الصحة والسلامة) ابتكاراً، وعمليات تشويه البشر إبداعاً، والعودة إلى تجارة الرقيق والأطفال ربحاً، وإنتاج المخدرات زراعةً وصناعةً...الخ.

أما أدوات الفساد فهي كثيرةٌ لا نستطيع إحصاءَها، منها:
الظلم، والتعدي والسرقة والقتل، والعلم الذي لا يُجدي نفعاً...

الحلّ الاستراتيجي / ١

حرّم الاقتصاد الإسلامي الربا لما فيه من مساوئ فهو يصيب الاقتصاد بالتضخم ويزيد الفوارق الاجتماعية بين الناس.

الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ [البقرة: ٢٧٥]

الحلّ الاستراتيجي / ٢

لقد أوجد الاقتصاد الإسلامي حلاً دائما لتمويل خطر الائتمان العام.
فأوجب **سهماً للغارمين** منعاً لأي أزمة ائتمانية تؤدي لسقوطه،
فالزكاة هي أحد أركان الإسلام وسهم الغارمين هو أحد مصارفها،
وقد عولجت قضية الغارمين على مرحلتين.

أما الاقتصاد التقليدي فارتأى الحلّ كاستثناء عند وقوع الأزمات، فالغارم يتحمل فوائد مركبة تزيد من غرمه حتى يفي بدينه.

الحلّ الاستراتيجي / ٢

سعى الاقتصاد الإسلامي بحلوله **من الأسفل إلى الأعلى لمساعدة المدين الأصلي مباشرة (وهو الطرف الضعيف)** لسداد دينه تجاه دائنه.

لذلك فإن **ضخ الأموال في السوق يجب أن يوجه للمدينين الأخيرين للوفاء بديونهم** أسوة بفعل الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه الذي كان لا يبيع خادمَ الرجل ولا مسكنه في الدّين، فالشرع ضمن لكل فرد حصانة تستر كرامته الإنسانية. وحريّ بالدول أن تقوم بهذا.

إن الميل للضعيف هي فلسفة يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي في أغلب الحالات

الحلّ الاستراتيجي / ٢

أما الاقتصاد التقليدي فقد قدم مساعداته للقويّ الذي ارتكب الخطأ

فانتهج حلاً يتجه من الأعلى إلى الأسفل فأفاد المسيء مرتين:

- الأولى عندما تركه يعبث إفساداً بالربا.
- والثانية بضخ الأموال له كي لا يقع مفلساً، والأسوأ من ذلك أنه ألحقه بقانون خاص للإفلاس حماية له.

فأين العدل؟

الحلّ الاستراتيجي / ٣

ترشيد الاستهلاك..

منع الاقتصاد الإسلامي الإسراف والتبذير كما منع التقتير لآثارها السيئة على الاقتصاد الكلي.. ودعا للاعتدال:

وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً [الفرقان: ٦٧]

الحلّ الاستراتيجي / ٤

ثم إن الإسلام حارب الاكتناز لأنه تفضيل على السيولة وحرمان الدورة الاقتصادية من المال الذي هو أساسها، لذلك أوجب على المال زكاة سنوية مقدارها ٢,٥% تدفع من ملاكه صغاراً كانوا أم كباراً عاقلين أو غير عاقلين.

أما البنوك المركزية فتحتفظ بكميات هائلة من النقود في خزائنها اضطرتها الأزمة المالية لإخراج بعضها لإعادة الحيوية إلى شرايين الاقتصادات المحلية والعالمية على السواء.

الحلّ الاستراتيجي / ٥

محاربة الفساد والإفساد

منع مفسدات العرض

منع مفسدات الطلب

منع مفسدات التبادل

كالسرقة والرشوة والغش والتدليس والربا والنجش وتلقي الركبان

والبيع على البيع والسوم على السوم والاحتكار والغرر والقمار.

وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ [القصص: ٧٧]

خلاصة القول..

ينتهج الاقتصاد الإسلامي حلولاً دائمة طويلة الأمد (إستراتيجية)

بينما

ينتهج الاقتصاد التقليدي حلولاً علاجية استثنائية وكأنه يتعلم بالممارسة!!

ودليل ذلك.. تكرار الأزمات منذ بداية القرن الماضي وحتى الآن

والحمد لله رب العالمين